رؤية تحليلية

ضمان البنك المركزي للحكومة يحلّ أزمة الكهرباء

□ ستار الوادي

أوضح رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي من خلال مقابلة له مع إحدى القنوات التلفزيونية العراقية مساء يوم ٢٠١١/٨/١١ أمرا مهماً جداً وبالغ الخطورة ولا يخلو من الغرابة في الوقت نفسه. ألا وهو أن أزمة الكهرباء التي يعانيها العراق منذ أكثر من ثماني سنوات يمكن أن تحل وينعم الشعب العراقي بها وتزدهر لدينا الصناعة والزراعة في أرض السواد بمجرد ان يقدم البنك المركزي العراقي خطاباً يضمن للحكومة الحالية اتجاه الشركات الاجنبية الراغبة والتي جرى التعاقد معها لنصب وبناء محطات توليد الطاقة الكهربائية لغرض توفير ما يحتاجه العراق وبالمقدار المطلوب لمواكبة عملية البناء والإعمار. ولكنه ذكر امتناع وممانعة البنك المركزي عن الاقدام على هكذا خطوة وعلل هذا الامتناع والممانعة إلى وجود قرار تعطيلي ومؤامراتي تعمل عليه كتل سياسية داخل وخارج الحكومة ويتحرك وفق اجندات موضوعة لها ومرسومة لا تريد للعراق والعراقيين الخير والتقدم. وأوصى إلى هذه الكتل بجواب دبلوماسي وأسلوب مبطن ولم يسمّ كتلة سياسية بعينها علناً أي استخدام طريقة التخوين المتبادل، وقال توجد كتل سياسية تضغط وتمنع البنك المركزي من الإقدام على تقديم هكذا خطاب ضمان للحكومة يتقرر من خلاله مصير ومستقبل شعب كامل ويخفف من معاناته. وأطلق هذه المعلومة الخافية على ما يبدو منذ سنوات في الشارع العراقي والمعروفة بالتأكيد من قبل الكتل السياسية النافذة لكن داخل دهاليزهم المظلمة والتي جرى التستر عليها انطلاقا من مبدأ التوافق ومفهوم الشراكة الطائفية والخوف والحرص على العملية السياسية من الانهيار كما يدعون. وأحسست في حينها انه قالها بحرقة قلب واتبعها بتنهدات حسرة وألم. لذا يبدو أن الخيار والمسار الديمقراطي الذي بنيت عليه العملية السياسية والذي جرى اعتماده كنهج لبناء الدولة ومؤسساتها وبهذه الصيغة وهذا الأسلوب والآليات ومن خلال تلك العقليات الراعية لها وبهذا السيناريو البهلواني لن يفيد ولم يكن فعالاً وغير ملائم للخصوصية العراقية الوطنية بكل ما تحمله من تطلع إلى الإمام نحو الرقي والازدهار ولما لها من ارث تاريخي عظيم وكان العراق في حقبة ما مناراً لشعوب المعمورة. ويعطيك دالة واضحة لا تقبل اللبس والشك على أن موضوعة الفصل التي أصبحت انفصالاً بين السلطات الثلاثة المسؤولة بأنها آخذة باتجاه الاستقلالية التامة والاستحواذ المتفرد والاستقواء المتغطرس وعدم فتح باب السبل المهنية المسؤولة للتعاون والتنسيق مع باقي السلطات الأخرى. لكي تكون حركة البناء متوازية وتسير على خطوط مستقيمة نحو الرقي وباتجاه الصعود وليس انحداراً باتجاه التعطيل والسكون ومن ثم الاستقرار في خانة الركون والضعف، لتأمين حياة حرة كريمة لهذا الشعب. ولكن يبدو من خلال الممارسة والتجربة ومعاينة الواقع وكذلك معاناة بعض المسؤولين التنفيذيين حقاً أصبحت القرارات خاضعة لأجندات الكتل السياسية ومن يساندها ويرعاها وليست القرارات هي التي أضحت خالصة لما تقرره الحكومة التنفيذية المعنية أساسا بإدارة شؤون الدولة لخدمة المواطن. وهذه من المصائب الكبرى التي سوف تستغل فئوياً وطائفياً بالاتجاه السلبي الذي يعطل بل يدمر البناء والبلاد ويكون حسب مزاج ورغبات الكتل السياسية ومن ورائها خدمة لها ولهم تنفيذاً للغايات والأهداف التي تسيطر على هذه الكتل والمؤسسات الحكومية التابعة لها من مبدأ التوافق والمحاصصة. ولهذا تصبح الحكومة مهما يكون لونها معطلة ومشلولة وضعيفة الإرادة والقرار والفعالية بل يعطيها المجال بأن تتبجح وتبرر فشلها بممانعة وتعطيل الآخرين لسياساتها التي ترغب من خلالها خدمة المواطن. وتأسيساً على ما جرت الإشارة إليه كيف يمكن للحكومة أن تحقق النجاح في عملها وبرنامجها وما انفكت الكتل السياسية تتحكم بمؤسسات الدولة من الخارج وتحركها وفق إرادتها وأجندتها ومصالحها وكأن الأمر يبدو ان الدولة تدار بأكثر من حكومة مركزية ويصدر أكثر من قرار في اليوم الواحد لأكثر من وزارة واجزم قطعياً أن الوزارة التابعة لهذا المكون او ذاك تتسلم أوامرها وقراراتها من كتلها. وموضوعة مجلس الوزراء على ما يبدو للديكور فقط وهذه من اخطر السوابق وحاله غريبة والسفينة التي يقودها أكثر من ملاح حتماً مصيرها الغرق. وهنا لابد من وجوب الانتباه لهكذا ممارسات وإحكام نهاياتها السائبة فوراً وبأقصى سرعة وإذا عدنا إلى موضوعة الضمان من عدمه ولكي نكون موضوعيين علينا أن نتساءل: لماذا البنك المركزي لا يضمن الحكومة الحالية اتجاه الشركات المنفذة لبناء محطات توليد الطاقة الكهربائية؟ وما هو المطلوب من الحكومة ومن البنك المركزي لتسهيل موضوعة الضمان؟ إذا كان المطلوب من الحكومة العمل بشفافية ومهنية عالية وقوة صارمة بمحاربة الفساد المالي والإداري بل القضاء عليه بحزمة إجراءات وقوانين ادارية وتشريعية وقضائية إذن ما هو المانع الذي يقف حائلاً بوجه الحكومة من دون الإقدام على هكذا خطوات وإجراءات بأسرع وقت وقبل فوات الأوان وخلاف ذلك أذن الحكومة الحالية غير جادة باتخاذ هكذا خطوات وإجراءات بدافع تغليب مصالحها الشخصية والفئوية على المصالح العامة والوطنية أو ان الحكومة الحالية لا تملك المهنية والفراسة الإدارية بإدارة شؤون الدولة بسبب ضعف مؤهلات القيمين على الأوضاع الحالية. أما إذا كان البنك المركزي مقصراً عمداً أو بوجود إجراءات وتعليمات إدارية تمنعه من ممارسة دور الضمان فعلى البنك المركزي أن يقوم بمراجعة كاملة وشاملة لكل عامل معرقل ومانع من أن يلعب دوره الوطني تجاه بناء العراق ويجري كل ذلك بمساعدة الحكومة والبرلمان وبالتعاون مع الأسواق المالية العالمية أما إذا كان المانع هو موضوعة الارتباط بتلك المؤسسة أو هذه فعلى المؤسسة التي يرتبط بها أن تساهم وتصر لا بل تأمر البنك المركزي أن يقدم الضمان لا أن تستغل البنك المركزي لأهدافها ومصالحها السياسية وألا يكون البنك المركزي مسيّساً لغرض إسقاطات سياسية لهذا المكون أو ذاك وكل كتلة أو مؤسسة تمارس هذا الدور تساهم بشكل مباشر بتدمير وتعطيل إعادة بناء واعمار العراق وتتحمل المسؤولية الوطنية والتاريخية أمام الله والشعب لما يعانيه المواطن العراقي من ظروف قاهرة جداً. إما إذا كان الأمر متعلقا بانعدام الثقة والتعاون بين المركزي والحكومة على أساس نظرة المركزي الواقعية والملموسة هو الخوف من الوقوع في فخ العقود الوهمية التي تبرمها الحكومة وان ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى أن يخسر المركزي مليارات الدولارات من العملات الصعبة من مخزونه الاحتياطي النقدي وترتفع معدلات التضخم ويصبح الغطاء النقدي ضعيف جداً مما يسبب انهيار لا يمكن إصلاحه على قيمة العملة العراقية اتجاه العملات الأجنبية فهذا من حقه فعلى الحكومة أن تتعاقد مع شركات رصينة وذات سمعة محترمة ومضمونة من مصاريف عالمية محترمة ولها مصداقية بالتعامل مع المؤسسات المالية العالمية والابتعاد كلياً عن السماسرة ورجال الأعمال حديثي النعمة ومعدومي الضمير والمسؤولية وعلى الحكومة أن تتعامل مع الشركات التي تقدم خطاب ضمان مصرفي من حكوماتها الأصلية.

فضاءات

■ حسن محمد الخفاجي

الإصلاح الاقتصادي

من الضروري أن نجري تقييماً للاقتصاد العراقي في هذه المرحلة بالذات خاصة وإن البنك المركزي العراقي أعلن عن وجود احتياطات بقيمة ٦٠ مليار دولار من شأنها أن تعزز فرص التنمية في البلد وتحفر قطاعات مهمة للعمل خاصة القطاع الخاص الذي لم يجد من يهتم به في السنوات الماضية، وإبراز دوره في الحياة الاقتصادية للبلد خاصة فيما يتعلق بالإنتاجية المتوقعة لهذا القطاع في سد احتياجات البلد في الكثير من السلع والمواد التي تستورد من الخارج، ولعل كل الذين كتبوا واقترحوا وناقشوا في الندوة التي نظمها المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي تحت عنوان ((مراجعة السياسة النقدية للعراق في الفترة من ٢٠١١ - ٢٠١٦)) كان حديثهم غير مسموع بسبب غياب البنك المركزي العراقي صاحب الشأن في هذه القضية والمسؤول عن التخطيط النقدي للعراق، خاصة ما يتعلق منها بسعر صرف العملة العراقية أمام الدولار ومسألة حذف الأصفار من العملة العراقية، خاصة وإن الكثير من الباحثين رأى بأن هذه العملية لن تحل مشكلة الكتلة النقدية في العراق، وأيضا تؤدي لفتح باب من أبواب الفساد عبر عملية وآلية التبديل، إضافة إلى تكلفتها المالية والتي تقدر بأكثر من مليار دولار.

والجانب الأهم والأبرز تمثل بغياب أي دور للبنك المركزي في التنمية الاقتصادية للبلد، بل إن الكثير من الباحثين حمل البنك مسؤولية عرقلة خطط التنمية والمشاريع الاستثمارية وعزوف المستثمرين بسبب بلوغ سعر الفائدة أرقاما مرتفعة وصلت الى نحو ٢٥ بالمئة وهذا ما انعكس سلباً على تنفيذ العديد من المشاريع المهمة في العراق، والجانب الثاني يتمثل بأن نسبة ما أنجز من الخطط الاستثمارية لعام ٢٠١٠ لم يتعد ٣٤ بالمئة وهذا ما يتطلب إيجاد حلول سريعة لمعالجة مناطق الخلل في الاقتصاد العراقي.

بالإضافة إلى إن أداء وعمل المصارف الحكومية بحد ذاته مازال يراوح في مكانه دون أن يتناغم والتطورات الكبيرة التي شهدتها المصارف العالمية في السنوات الأخيرة، وبالتالي فإن هذا القطاع هو أحوج ما يكون لعملية إصلاح جذرية تجعله قادراً على أداء دوره بشكل صحيح.

وأبرز ما تضمنته هذه الندوة وهو يمثل اتجاها صحيحا هي الدعوة لتعديل قانون البنك المركزي بغية إنعاش العمل اليومي، خاصة وإن هدف الندوة مراجعة السياسات الاقتصادية ووضع الحلول المهمة لها وأهمها مراجعة الأنظمة والقوانين التي يشكل بعضها عبئا في تطوير ونهوض الاقتصاد العراقي، وأهمها تعديل قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ليواكب التطورات التنموية المطلوبة.

ومن هنا نجد بأن هنالك الكثير من الآراء التي طرحت وشكلت بمجملها مركز دراسات من شأنه أن يرتقي بواقعنا الاقتصادي لدرجات أعلى مما هي عليه الآن.

جمهورية العراق/ وزارة الموارد المائية/ المركز الوطني لإدارة الموارد المائية/ القسم القانوني

الموقع الالكتروني (www.iraq-mowr.org) - العنوان/ بغداد - الاعظمية - حي الربيع - مجاور كلية القانون/ الجامعة المستنصرية

هـ/ ٤٤٢٢١٨٣ البريد الالكتروني للمركز (envsearch٢٠١١@yahoo.com و mowr.jov.iq@envsearch٢٠١١)

مكتب المفتش العام لوزارة الموارد المائية البريد الالكتروني (inspmwr@yahoo.com) هـ ٧٧٢٣٤٤٧

مركز الإعلام والعلاقات في وزارة الموارد المائية / هـ ٧٧٢٨١٤٩

((م/ إعلان للمناقصة رقم ٦٠٦/ موارد مائية/ ٢٠١١))

((مناقصة تجهيز خمسة محطات هيدرولوجية))

يسر المركز الوطني لإدارة المواد المائية إحدى تشكيلات وزارة الموارد المائية دعوة جميع الشركات والمكاتب من ذوي الاختصاص للاشتراك بالمناقصة اعلاه. وتقديم عطاءاتكم. والتي يمكن الحصول على مستنداتها من القسم القانوني في المركز الوطني لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار عراقي غير قابل للرد. مع مراعاة الشروط المدرجة ادناه وأخذها بنظر الاعتبار عند تقديم العطاء قطعا.

١- يرفض العطاء المقدم من قبل الشركات والمكاتب الغير متخصصة بالأعمال المماثلة.

٢- تكون مدة نفاذ العطاء ثلاثة اشهر من تاريخ غلق المناقصة.

٣- وصل شراء العطاء.

٤- تقديم شهادة الإعفاء من الهيئة العامة للضرائب او احد فروعها وعدم ممانعتها من قيام مقدم العطاء بالاشتراك بالمناقصة. ومعنون الى مركزنا حصرا.

٥- صك مصدق او خطاب ضمان نافذ لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ غلق المناقصة بنسبة ١٪ من مبلغ العطاء المقدم غير مشروط صادر من مصرف عراقي معتمد ويكون خطاب الضمان طي كتاب من المصرف نفسه موقعين من قبل المدير العام او المدير المفوض او من ينوب عنهما قانونا يذكر به جهة التعاقد واسم المناقصة ورقمها.

٦- تقديم العطاءات داخل ظرفين مغلقين ومعنونين الى المركز الوطني لإدارة الموارد المائية/ القسم القانوني/ لجنة فتح العطاءات: الاول/ تدون عليه عبارة تجاري يشمل شروط المناقصة والاسعار وكل ما جاء في اعلاه.

الثاني/ تدون عليه عبارة فني يحوي على الشروط الخاصة والمواصفات الفنية وغيرها من متطلبات العطاء.

ويكون موعد الغلق قبل الساعة الثانية عشر (١٢) ظهرا من يوم الاحد المصادف ١٣ / ١١ / ٢٠١١ وهو موعد غلق المناقصة وفي حالة وجود نقص في أي منها يهمل العطاء وتفتح العطاءات في الساعة (١٢,٣٠) الثانية عشر والنصف ظهرا من نفس اليوم.

٧- ان المركز غير ملزم بقبول اوطأ العطاءات ولا يجري أي تفاوض على الاسعار المقدمة بعد فتح العطاءات حيث تعتبر الأسعار نهائية. وتكون الأسعار المقدمة بالدينار العراقي حصرا.

٨- تقدم العطاءات للقسم القانوني في مقر المركز الوطني الكائنة في بغداد - الاعظمية - حي الربيع - مجاور كلية القانون - الجامعة المستنصرية.

٩- يكون موعد انعقاد المؤتمر الخاص بالاجابة على استفسارات المشاركين في المناقصة قبل (٧) ايام من التاريخ المحدد لغلق المناقصة.

١٠- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.

المدير العام